



دراسة تحليلية للمؤشرات المصرفية في العراق للمدة (2003-2018)

الباحثة : فاطمة قاسم عبد الزهرة
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

أ.م. د. ليلى بديوي خضير مطوق
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص

يعاني القطاع المصرفي في العراق من مشاكل هيكلية وتنظيمية، فضلاً عن مخاطر السوق، بسبب عدم استقرار البيئة الاستثمارية، مما أفضى إلى عدم تطوره بالشكل المطلوب وضعف ارتباطه بالمنظومة المصرفية العالمية، وما يدل على ذلك هو أن (80%) من السكان في العراق لا يمتلكون حساب مصرفية، مما يؤكد انخفاض الوعي المصرفي لدى الأفراد، إذ إن الكثافة المصرفية في العراق قد بلغ معدلها قرابة (44915) الف شخص لكل مصرف، في الوقت الذي يلاحظ فيه المعدل المعياري للكثافة المصرفية (4000) شخص لكل مصرف، الأمر الذي يؤكد ضعف تطور عمل المؤشرات المصرفية للنهوض في الواقع التنموي، وما يعزز ضعف عمل المؤشرات المصرفية الظروف الأمنية التي يعيشها العراق، فضلاً عن مشكلة عدم تمكن قسم كبير من المقترضين من تسديد ديونهم بتواريخ استحقاقها، الأمر الذي يربك عمل المصارف وينعكس سلباً على سيولتها، لذا توصي الباحثة إلى بذل الجهود الحثيثة من قبل السلطات القائمة لإصلاح الواقع المصرفي وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي وتشخيص المشاكل المالية والتشغيلية والرقابية وإصدار اللوائح التنظيمية المناسبة من قبل البنك المركزي لتنظيم عمل المصارف الحكومية والخاصة وممارسة الرقابة، مع إعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة وخصوصاً قانون المصارف مع توطيد العلاقات الدولية للمصارف العراقية .

An analytical study of banking indicators in Iraq for the period (2003-2018) **Abstract**

The banking sector in Iraq suffers from structural and organizational problems, as well as market risks, due to the instability of the investment environment, which led to its lack of development as required and its weak link with the global banking system, and what indicates this is that (80)% of the population in Iraq do not own A bank account, which confirms the low banking awareness among individuals, as the banking density in Iraq has reached an average of (44,915) thousand people per bank, at a time when the standard rate of banking density is observed (4000) people per bank, which confirms the weak development The work of banking indicators to advance the development reality, and what strengthens the weak work of banking indicators is the security conditions in Iraq, in addition to the problem of the inability of a large part of borrowers to pay their debts on their due dates, which confuses the work of banks and negatively affects their liquidity, so the researcher recommends that Strenuous efforts by the existing authorities to reform the banking reality, reconsider the organizational structure, diagnose financial, operational and control problems, and issue appropriate regulations by the Central Bank to organize the work of government banks And private and exercise supervision, with a review of the relevant laws, especially the Banking Law, with the strengthening of international relations for Iraqi banks.



المقدمة

إن المصارف التجارية بشكل عام أصبحت أكثر من مجرد ضرورة لتيسير الأمور الاقتصادية العامة للمواطنين، بل تعدت الى تسهيل العمليات الاقتصادية المتعلقة بكل من القطاع الخاص والعام، فالمصارف في الدول الأخرى مؤسسة تجارية ربحية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية المختلفة، تودع فيها الرواتب والمدفوعات التقاعدية، ومكان للإصدار البطاقات الائتمانية التي تعوض عن استعمال النقد في التعاملات المختلفة، كما تعمل على تقديم خدمة تبادل العملات وتقديم خدمة التأمين بمختلف أشكاله، وتقديم القروض لمختلف التعاقدات التجارية والاقتصادية بما فيها قروض الإسكان، فضلاً من انها تعمل على تحقيق الأرباح من خلال التوسع في الخدمات المربحة والانحسار من الخدمات الأخرى؛ إلا إن واقع حال المصارف التجارية العراقية يختلف كل الاختلاف عن نظائرها في الدول الأخرى، وذلك بسبب التحديات التي تواجه تلك المصارف، إذ إنه يعاني من مشاكل هيكلية وتنظيمية،، كذلك فإن البيئة القانونية التي تنظم العمل المصرفي خصوصاً المادة (28) من قانون المصارف وقانون البنك المركزي العراقي (56) والتي تحدد الأنشطة المحظورة على المصارف وتضع قيود الاستثمار عليها، يجعل مساهمة القطاع المصرفي في التنمية محدودة جداً ومقتصرة على تقديم خدمات تعنى بالصيرفة والأعمال التقليدية فقط، ومن هنا تأتي أهمية تحليل واقع المصارف التجارية من قبل أطراف عدة، كالمالكيين والمقترضين والعاملين، ولغرض تقديم صورة واضحة عن واقع المصارف التجارية في العراق تم اعتماد المؤشرات المالية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية، إذ تمثل هذه المؤشرات اهم الاسس التي تمكن الباحث من اعطاء صورة واضحة عن واقع المصارف التجارية العاملة في البلد، فنجاح عملية التحليل يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملاءمة المؤشرات المالية . ولكل يصل الباحث الى اهدافه فقد تم تقسيم البحث إلى سبعة محاور، فقد تضمن المحور الاول حول دراسة اجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية للمدة (2003-2018)، اما المحور الثاني تضمن اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية للمدة (2003-2018)، اما المحور الثالث فقد تضمن اجمالي رأس المال لدى المصارف التجارية للمدة (2003-2018)، وفي المحور الرابع فقد تضمن اجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية للمدة (2003-2018) اما بالنسبة للمحور الخامس فقد تضمن الائتمان التعهدي لدى المصارف التجارية للمدة (2010-2018)، اما المحور السادس فقد تضمن مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة (2003-2018)، اما المحور السابع فقد تضمن مؤشر الكثافة المصرفية للمدة (2003-2018) .

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث من ان تدهور وقصور النظام المصرفي في اداء فعالياته بصورة نشطة، سيخلق بيئة معرقة للنمو والتطور، لذا تحاول دراسة البحث تحليل طبيعة النشاط المصرفي في العراق للوقوف على ابرز المعوقات والمشاكل التي يعاني منها.

فرضية البحث

تتطلب فرضية البحث من ان النظام المصرفي في العراق يعاني من قصور في الانظمة والتشريعات والعادات المصرفية التي انعكست على ثقة الجمهور به، مما اثر سلباً على النشاط الاقتصادي.



هدف البحث

يهدف البحث إلى متابعة تطورات اداء المصارف التجارية العراقية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية خلال المدة (2003-2018).

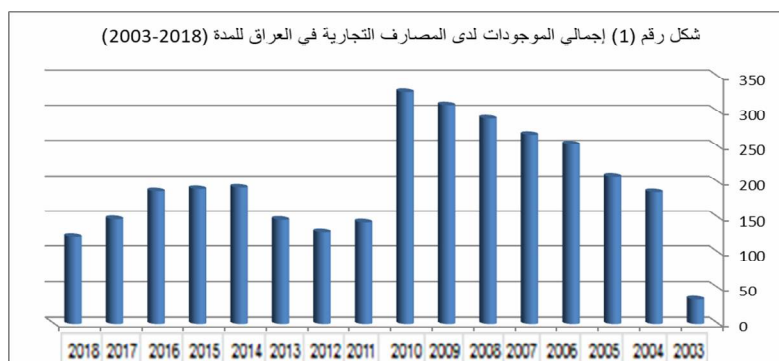
المحور الاول : اجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2003-2018) :

ومن خلال بيانات الجدول (1) يلاحظ إن اجمالي موجودات المصارف التجارية قد بلغت في عام (2003) حوالي (33795) مليار دينار، وبعدها اخذت في الارتفاع وبشكل مضطرب حتى وصلت الى اعلى مستوى لها في عام (2010) إذ بلغت قيمتها (329056) مليار دينار بمعدل نمو سنوي 6.32%، ويعود سبب هذه الزيادة المضطربة الى تغير النظام السياسي وما تلازم معه من احداث تخص الحياة الاقتصادية في العراق، فضلاً عن صدور قرار تم بموجبه تحويل كل مستحقات القطاع الاشتراكي (الدوائر الملغاة) وتسجيل مستحقاتها كافة لصالح المصارف الحكومية مطروحاً منها التسهيلات المقسمة لها من المصارف لتعويضها عن خسائر فقدان موجوداتها وقروضها المقدمة لهذه الدوائر والشركات، فضلاً عن الارتفاعات المتتالية في أسعار النفط الذي بلغ عام (2003) من (24.4) دولار حتى وصل الى (75.6) دولار عام 2010)، ادى ذلك الارتفاع الى توسع في الاموال المستثمرة من قبل المصارف التجارية حتى عام (2014) بلغ الائتمان النقدي المسموح به من قبل المصارف التجارية (34123) مليار دينار وانخفضت قيمة الموجودات خلال عامي (2017 - 2018) إذ بلغت قيمتها (148161) لعام (2017) وبمعدل نمو سنوي 8%، ومن ثم وصل الارتفاع في القيمة الاجمالية للموجودات الى (122826) مليار دينار لعام (2018) وبمعدل نمو سنوي سالب مقداره 17.10% عن عام (2017).

جدول (1) إجمالي موجودات المصارف التجارية ومعدل النمو السنوي للمدة (2003 - 2018) في العراق (مليار دينار)

الأعوام	إجمالي الموجودات (الخاص)	معدل النمو السنوي
2003	33795	—
2004	186366	451.46
2005	208758	12.02
2006	253453	21.41
2007	267013	5.35
2008	290571	8.82
2009	309507	6.52
2010	329056	6.32
2011	143766	-56.31
2012	129318	-10.05
2013	14725	13.87
2014	192795	30.93
2015	190661	-1.11
2016	18759	-1.61
2017	148161	-21.02
2018	122826	-17.10

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة (2003 - 2018). * استخراج النسب من عمل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية: معدل النمو السنوي للموجودات = الموجودات الإجمالية الجديدة + الموجودات الإجمالية السابقة \ الموجودات الإجمالية السابقة × 100.



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

المحور الثاني : إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2018-2003)

تُعد الودائع المصرفية الوعاء الادخاري الأكثر أهمية، إذ تلجأ اليه المصارف التجاري وتتعامل معه، بل أنّ الودائع المصرفية عُدت في كثير من النظم الاقتصادية افضل الاوعية الادخارية لتعبئة المدخرات السائلة⁽¹⁾، فضلاً عن ذلك تمثل الودائع الجزء الأكبر من المصادر غير الذاتية التي يتكون منها جانب المطلوبات في ميزانية المصرف، ويوضح الجدول (2) إجمالي ودائع المصارف التجارية التي قد بلغت لعام (2003) ما مقداره (4318) مليار دينار وهو ادنى مستوى لها خلال هذا العام، ويعود سبب ذلك الى الوضع الامني الذي مر به العراق خلال تلك الفترة، فضلاً الى النظام السياسي الذي اسفر الى الانخفاض في إجمالي الودائع، وما شهدته من زيادة في معدلات التضخم اذا بلغت حوالي 19,3%، مما دفع إلى انخفاض في قيمة العملة في العراق، وهذا الامر جعل الافراد يشعرون أنّ ما في حوزتهم من ارصده نقدية غير كافية لسد احتياجاتهم اليومية، مما دفع بهم الى زيادة طلبهم على النفود، ومن ثم سحب ما لديهم من الارصدة نقدية التي كانت مودعة لدى المصارف التجارية وعزوفهم عن ايداع ارصدتهم النقدية في المصارف التجارية، ما سبب في انخفاض في إجمالي الودائع.

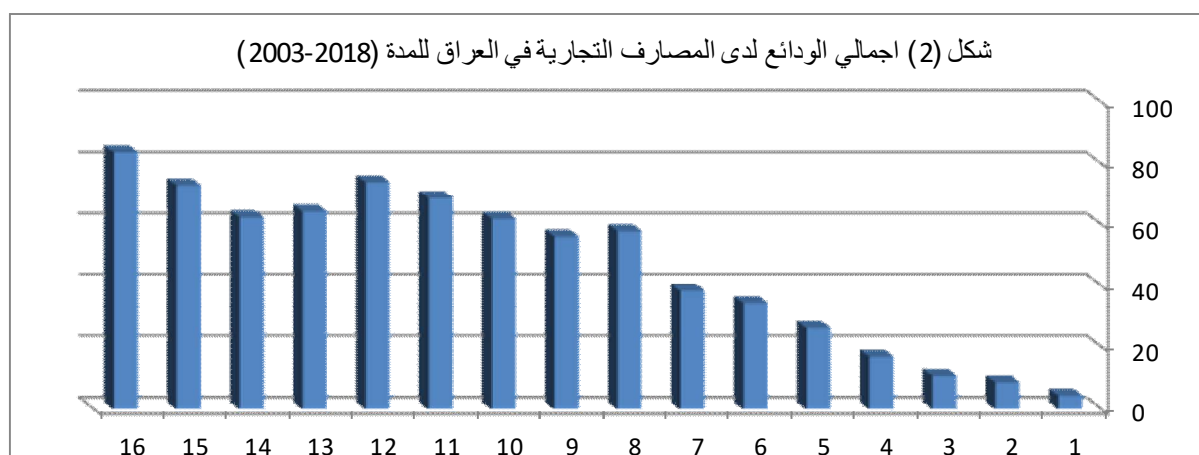
وفي عام(2014) ازدادت ودائع الجهاز المصرفي بصورة متتالية لتصل الى ما مقداره (74037) مليار دينار وبمعدل نمو السنوي 7.58% عن عام (2013) إذ بلغت قيمتها (68855) مليار دينار، يرجع سبب هذه الزيادة الى عمل السياسة النقدية على انخفاض اسعار الصرف في الدينار العراقي، إذ بلغ سعر الصرف (1214) ديناراً دولار لعام(2014) في السوق من بعد إن كان يبلغ (1936) ديناراً دولار في عام (2003)، وواصل الارتفاع المتذبذب في القيمة الاجمالية للودائع حتى وصلت الى (73059) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي 17% عن عام (2016) التي بلغت قيمتها الاجمالية (62398) مليار دينار، وواصلت الارتفاع لعام(2018) حتى وصلت قيمتها الاجمالية الى(83792) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره 14.7%.



جدول (2) إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية ومعدل النمو السنوي لفترة من (2003 - 2018)
(مليار دينار)

الاعوام	اجمالي الودائع المصرفية	معدل النمو السنوي %
2003	4318	—
2004	8619	99.61%
2005	10769	24.94%
2006	16928	57.19%
2007	26188	54.70%
2008	34524	31.83%
2009	38582	11.75%
2010	57947	50.19%
2011	56151	-3.10%
2012	62005	10.43%
2013	68855	11.05%
2014	74073	7.58%
2015	64344	-13.13%
2016	62398	-3.02%
2017	73059	17.09%
2018	83792	14.69%

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة (2003-2018). * استخراج النسب من عمل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية : معدل النمو السنوي للموجودات = الودائع الإجمالية الجديدة + الودائع الإجمالية السابقة \ الودائع الإجمالية السابقة $\times 100$.



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2) .

المحور الثالث : إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2003-2018)

لقد شهد الائتمان النقدي في العراق تطوراً ملحوظاً وهذا ما يبينه الجدول (3) الذي يوضح الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2003-2018)، إذ انه يوضح الزيادة في اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية، وقد شهد الائتمان النقدي الممنوح به من قبل المصارف التجارية ادنى مستوى له وذلك في عام (2003) بمقدار (0.621) مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي مقداره 95% وبمعدل سنوي، وذلك بسبب ما شهده العراق من اوضاع امنية مضطربة التي اودت بالمصارف التجارية الى تقليل الائتمان الممنوح تحسباً لمخاطر عدم السداد، فضلاً عن انخفاض



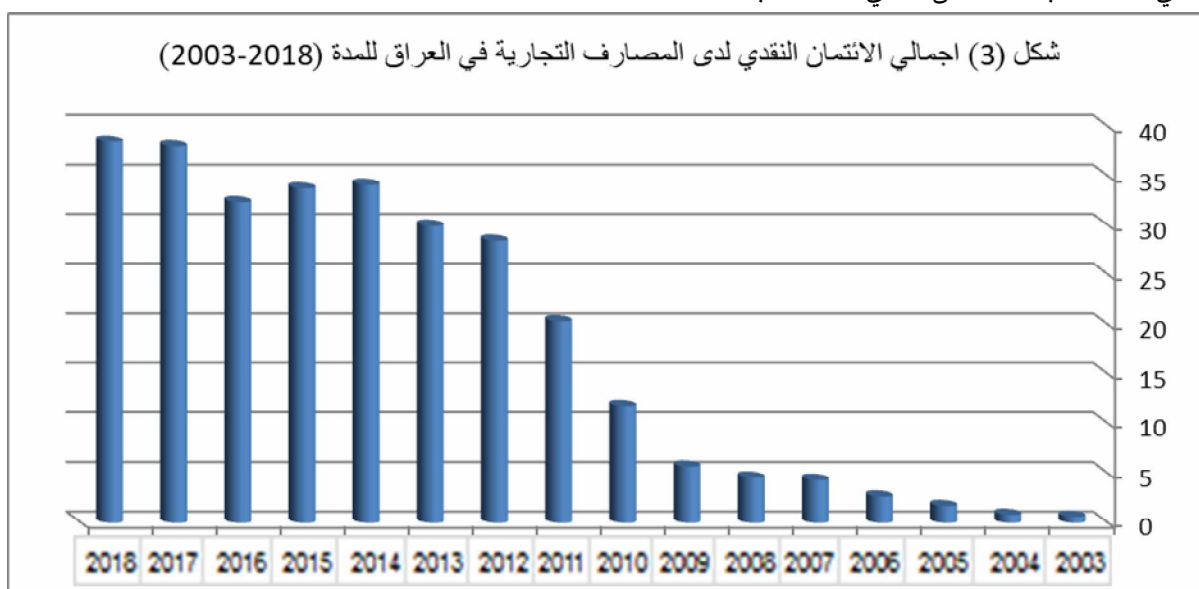
الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية، بسبب السياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها البنك المركزي اتجاه القروض الممنوحة للمصارف، مما أدى إلى التقليل من قدرتها على منح الائتمان، إلا أن الحال كان مختلفاً بعد عام (2009) إذ بدأ الائتمان النقدي في الزيادة بشكل ملحوظ حتى وصلت قيمته الاجمالية لعام (2010) إلى (11721) مليار دينار وبمعدل نمو السنوي 106%، ومن ثمَّ ازدادت قدرها على منح الائتمان للمدة (2011-2018). ويعود سبب هذه الزيادة المضطربة في الائتمان النقدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية، فضلاً عن تخفيض في أسعار الفائدة على القروض المقدمة إلى تلك المصارف من قبل البنك المركزي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية، فضلاً عن الإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها البنك المركزي والقاضي بتحرير الائتمان من خلال احكام الفقرة (3) من المادة (4) من قانون البنك المركزي العراقي (56) لعام (2004)، إذ تعد إجراءات تحرير الائتمان والتوجه نحو آلية السوق وإلغاء خطط الائتمان التي كانت مفروضة قبل عام (2004) من الإجراءات المهمة التي ساعدت على نمو الائتمان النقدي، مما أسفر إلى توسع نشاط المصارف من خلال المشاركة مع المصارف الأجنبية⁽²⁾. وما يعزز من هذه الأسباب هو صدور قانون الاستثمار (13) لعام (2006) الذي شجع الاستثمارات وسهل على المستثمر الأجنبي الطريق للتعامل مع المصارف التجارية ومنحه الحرية في تحويل العملة الأجنبية والأرباح من العراق إلى الخارج، فضلاً عن ذلك يعود سبب زيادة الائتمان إلى زيادة عدد المصارف وفروعها في العراق بعد التسهيلات التي وضعها البنك المركزي العراقي، وما عزز إصلاحات البنك المركزي بعد عام هو استعمال التكنولوجيا المتطورة ومنها استخدام نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية مما كان لها الأثر الكبير في تعزيز الائتمان النقدي، فضلاً عن ذلك تشغيل شبكة ربط المصارف العراقية من خلال (IIBN) التي ربطت فروع المصارف الرئيسية مع البنك المركزي العراقي كذلك مع فروع البنوك مع بعضها . ومن الأسباب الأخرى التي أسهمت في زيادة الائتمان هو استعمال نظام التسوية الاجمالي الآنية (RIGS) الذي يعد من أهم الأنظمة التي من خلالها تبادل المدفوعات إلكترونياً بين المصارف ويضمن هذا النظام السرعة والدقة في تبادل المدفوعات، إذ وصل عدد التحويلات بين المشاركين في هذا النظام خلال عام (2012) بحدود (33500) تحويلًا بالدينار العراقي، ولا شك أن لهذه التحويلات الأثر الواضح على زيادة اجمالي الائتمان، كما ساعد استخدام النظم الاحترافية في المصارف الخاصة على زيادة الائتمان المقدم من قبل المصارف، ومن ثمَّ على اجمالي الائتمان بعد عام (2004) ومثل هذه الأنظمة نظام (BANKS) ونظام (ORIENT) اللذان يضمنان سرية التحويل وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنظمة المتطورة قد ساعدت على زيادة الثقة بالجهاز المصرفي، بسبب توقع انخفاض المخاطر، مما أدى إلى زيادة الائتمان، لأن الائتمان غالباً يتأثر بمخاطر عدم السداد .



جدول (3) الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2003-2018) ومعدل النمو السنوي (مليار دينار)

الأعوام	الائتمان النقدي	معدل نمو السنوي %
2003	0621	—
2004	0824	32.69
2005	1717	108.37
2006	2664	55.15
2007	4359	63.63
2008	4587	5.23
2009	5690	24.05
2010	11721	105.99
2011	20344	73.57
2012	28438	39.79
2013	29952	5.32
2014	34123	13.93
2015	33752	-1.09
2016	32353	-4.14
2017	37995	17.44
2018	38486	1.29

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة (2003-2018). * استخراج النسب من عمل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية : معدل النمو السنوي للائتمان النقدي = الائتمان النقدي للسنة الجديدة + الائتمان النقدي للسنة السابقة \ الائتمان النقدي للسنة السابقة $\times 100$.



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

المحور الرابع : الأتمان التعهدي لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2010-2018)

يتمثل الائتمان التعهدي في العراق الاستثمارات وخطابات الضمان، إذ إنها شهدت تطوراً ملحوظاً خلال المدة (2010-2015) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات الجدول (4)، إذ بلغ اجمالي الائتمان التعهدي لعام (2010) ما مقداره (5369) مليار دينار بمعدل نمو وواصل ارتفاعه حتى وصل إلى



Journal of Faculty of Administration and Economics



(6907) مليار دينار لعام (2011)، ويعود سبب الزيادة لهذا العام إلى الاجراءات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي التي تلزم المصارف المجازة بزيادة رؤوس اموالها، مما زاد من قدرة المصارف العراقية على منح الائتمان، فضلاً عن زيادة الاستثمارات والمشاريع المنفذة بعد عام (2010) التي اسفرت بدورها إلى زيادة خطابات الضمان، إذ يلاحظ إن الائتمان التعهدي قد وصل إلى (11192) مليار دينار في عام (2013)، ويعود سبب هذه الزيادة إلى انخفاض اسعار الفائدة التي اصبحت تحدد وفق آلية السوق كأحد الإجراءات الاصلاحية التي اتبعتها السياسة النقدية بعد عام (2004)، إذ إن أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي انخفضت من 14.8% لعام (2009) إلى 10.6% في عام (2010). اما المدة الزمنية (2004-2018) بدأ الائتمان التعهدي انخفاضاً ملحوظاً إذ وصلت قيمته إلى (7871) مليار دينار لعام (2018) ويعود سبب هذا الانخفاض للمدة المذكورة آنفاً، بسبب تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية التي اسفرت إلى توقف العديد من المشاريع الاستثمارية، مما ادى إلى التقليل من التوجه نحو خطابات الضمان، فضلاً عن انخفاض مستويات السيولة النقدية في العرقي .

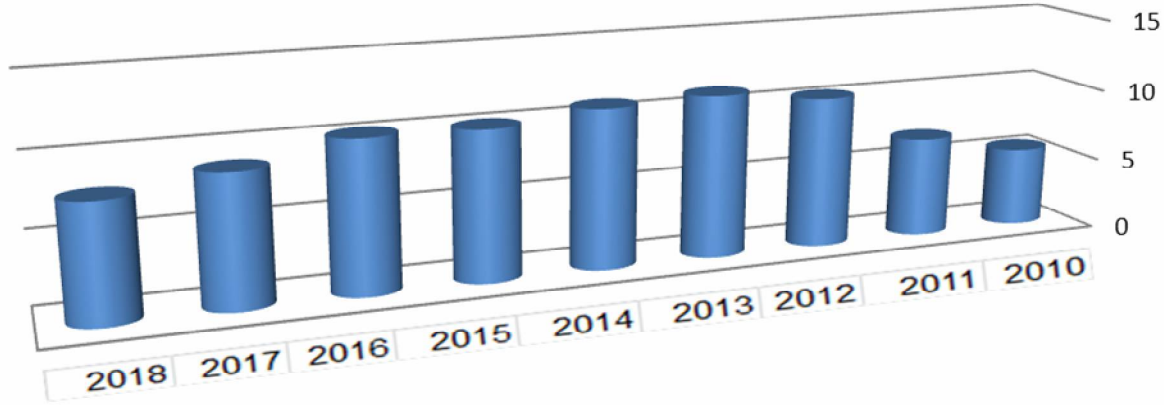
جدول (4) الائتمان التعهدي لدى المصارف التجارية ومعدل النمو السنوي في العراق للمدة (2003-2018)
(2018) (مليار دينار)

الاعوام	الائتمان التعهدي	معدل النمو السنوي
2010	5495	-
2011	6907	25.70
2012	10411	50.73
2013	11192	7.50
2014	10942	-2.23
2015	10224	-6.56
2016	10307	0.81
2017	8883	-13.82
2018	7871	-11.39

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة (2003-2018). * استخراج النسب من عمل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية : معدل النمو السنوي للائتمان التعهدي = $\frac{\text{الائتمان التعهدي للسنة الجديدة} - \text{الائتمان التعهدي للسنة السابقة}}{\text{الائتمان التعهدي للسنة السابقة}} \times 100$. * عدم توفر بيانات الائتمان التعهدي للمدة (2009-2003) .



شكل (4) إجمالي الائتمان التعهدي لدى المصارف التجارية للمدة (2010-2018)



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

المحور الخامس : رأس المال المدفوع للمصارف التجارية للمدة (2003-2018)

من خلال بيانات الجدول (5) يلاحظ أنَّ رأس المال المدفوع من قبل المصارف التجارية قد بلغ لعام (2003) ما مقداره (0.183) مليار دينار، وفي عام (2004) ارتفعت القيمة الإجمالية لرأس المال حتى وصلت إلى (0.261) مليار دينار، بمعدل نمو قدره 42%، ويعود سبب هذا الارتفاع الى صدور قانون المصارف التجارية 94 وتعديلاته لعام (2004)، وإن ما جاء بمضمون هذا القرار بخصوص الغرض التنظيمي هو الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي من جهة، وتقوية عمل المصارف التجارية من جهة اخرى، وبهذا فقد تم زيادة رأس المال المدفوع، اما بصدد الزيادة المتواصلة في رأس المال المدفوع للمدة (2008-2018) تعود الى سياسة البنك المركزي الذي فرض على المصارف التجارية في زيادة رأسمالها، إذ إنها تعمل على زيادة ثقة المودعين لدى المصارف التجارية .

جدول (5) إجمالي رأس المال المدفوع ومعدل النمو السنوي للمصارف التجارية للمدة (2003 - 2018) (مليار دينار)

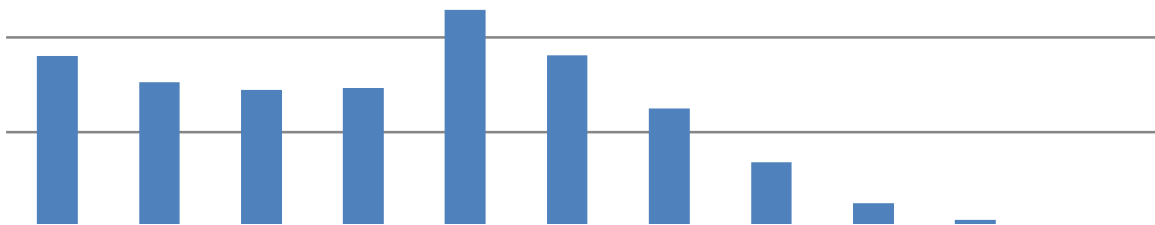
الأعوام	رأس المال المدفوع	معدل النمو السنوي
2003	0.183	—
2004	0.261	42.05
2005	1040	298.39
2006	1852	78.13
2007	2987	61.25
2008	4199	40.54
2009	5377	28.07
2010	6252	16.27
2011	8396	34.29
2012	11251	34.00
2013	14034	24.74
2014	16452	17.23
2015	12316	-25.14
2016	12228	-0.72



3.28	12629	2017
10.96	14014	2018

المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متفرقة (2003-2018). * استخراج النسب من عمل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية: معدل النمو السنوي لرأس المال = رأس المدفوع للسنة الجديدة + رأس المدفوع للسنة السابقة \ رأس المال المدفوع للسنة السابقة $\times 100$.

الـ المال المدفوع للمصارف التجارية للمدة (2003-2018)



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النمو المتحقق في رؤوس أموال المصارف كما موضح في الجدول (5) يُعد مؤشراً ايجابياً لما له من أثر في تعزيز الاستقرار المصرفي ولكونه يزيد من الرافعة المالية، فضلاً عن تعزيز من قدرتها على مواجهة المخاطر، إلا إن هذا الارتفاع يُعد ضئيلاً امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة مما دعا البنك المركزي العراقي لزيادة رؤوس أموال المصارف لتمكينها من تقديم التسهيلات المصرفية المتنوعة للإسهام بشكل فعال في تطوير قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة . ويعود السبب في نمو رؤوس الاموال في المصارف التجارية بحسب رأس البنك المركزي إلى مجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة والتي يمكن الإشارة إليها كما يأتي⁽³⁾:

أ-العوامل المباشرة

- الاجراءات التي اتخذتها وزارة المالية بزيادة رؤوس أموال المصارف الحكومية، وعلى أثرها ازداد رأسمال مصرف الرافدين الى 400 مليار دولار بينما ازداد رأسمال مصرف الرشيد الى (300) مليار دينار، أما المصارف الاختصاصية الثلاث الزراعي والصناعي والعقاري (فقد ازدادت الى (200) مليار دينار لكل منها .

- قيام المصارف برفع رؤوس أموالها لتلبية لتوجيهات البنك المركزي العراقي الذي رفع الحد الانني الرؤوس الأموال الى (250) مليار دينار على أن يتم ذلك خلال ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار في 2010\4\30 ولغاية 2010\4\30 .

- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال الأعوام (2009-2013) .
- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم رأسمالها استناداً الى أحكام المادتين (30 و 33) من قانون المصارف (94) لعام (2004) النافذ تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية



لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وإدخال التقنيات الحديثة في أعمالها، إذ يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال .

- زيادة قدرة المصارف العراقية في إقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والأجنبية، حيث أن أغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الأجنبية تمثل عقود اذعان يتقاضى بموجبها المصرف الأجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات أو منح المصارف العراقية خطوط ائتمانية قصيرة الأجل ومحدودة .

ب- العوامل غير المباشرة

- رغبة المصارف في توسيع أعمالها للحصول على أعلى تصنيف ائتماني ممكن يتطلب بالضرورة الزيادة في رؤوس أموالها .

- إن تحقيق المصارف للأرباح ينعكس ايجابيا على حقوق مساهميها ومن ثم على حجم رؤوس أموالها.
- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة .

- تحسين سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الأموال الكبيرة تقييم أفضل وفق نظام (Camel) ومنحها صلاحية شراء كمية أكبر من الدولار المباع في نفذة بيع وشراء العملة الأجنبية لتلبية متطلباتها، وزبائنها منسوبا إلى رأسمالها لكون فقرة رأس المال أحد المكونات الرئيسية لهذا النظام .

المحور السادس : العمق المصرفي في العراق للمدة (2003-2018)

يعكس هذا المؤشر حجم القطاع المصرفي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي أي الحجم الاجمالي للموجودات المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، إذ إنه يعكس نسبة انتشار الخدمات المصرفية التي تقدم من قبل المصارف التجارية بالنسبة لحجم الاقتصاد ويشير إلى ارتفاع الوساطة المالية وقدرة الجهاز المصرفي على تعبئة الودائع ووجود امكانية للجهاز المصرفي امتصاص نسبة النقد الفائض والاسهام في تخفيف حدة الضغوط التضخمية⁽⁴⁾. ويُعد مؤشر العمق المصرفي من أهم المؤشرات التي استخدمت في العديد من الدراسات التي تعكس حجم القطاع المصرفي، يتم احتساب مؤشر العمق المصرفي بالصيغة الآتية :

$$\text{مؤشر العمق المصرفي} = \frac{\text{اجمالي الموجودات للمصارف التجارية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

يُلاحظ من خلال بيانات جدول (6) إن مؤشر العمق المصرفي قد بلغ (114.23) % في عام (2003) ثم بدأ بالتراجع في عام (2005) ليبلغ (38.42) % ثم إلى (327.60) % لعام (2006) واستمر بالانخفاض المتتالي حتى وصل المؤشر إلى (186.38) % لعام (2008) بعد أن كان (239.56) % للعام الذي سبقه وفي عام (2009) ارتفع المؤشر إلى (222.14) % إلا أنه بدأ بالانخفاض ليصل إلى (48.99) % لعام (2018)، يعود سبب ارتفاع العمق المصرفي في بعض السنوات إلى زيادة حجم الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق (الحكومية والخاصة والاهلية)، فضلاً عن سعيها لتحسين خدماتها وكسب ثقة الجمهور .

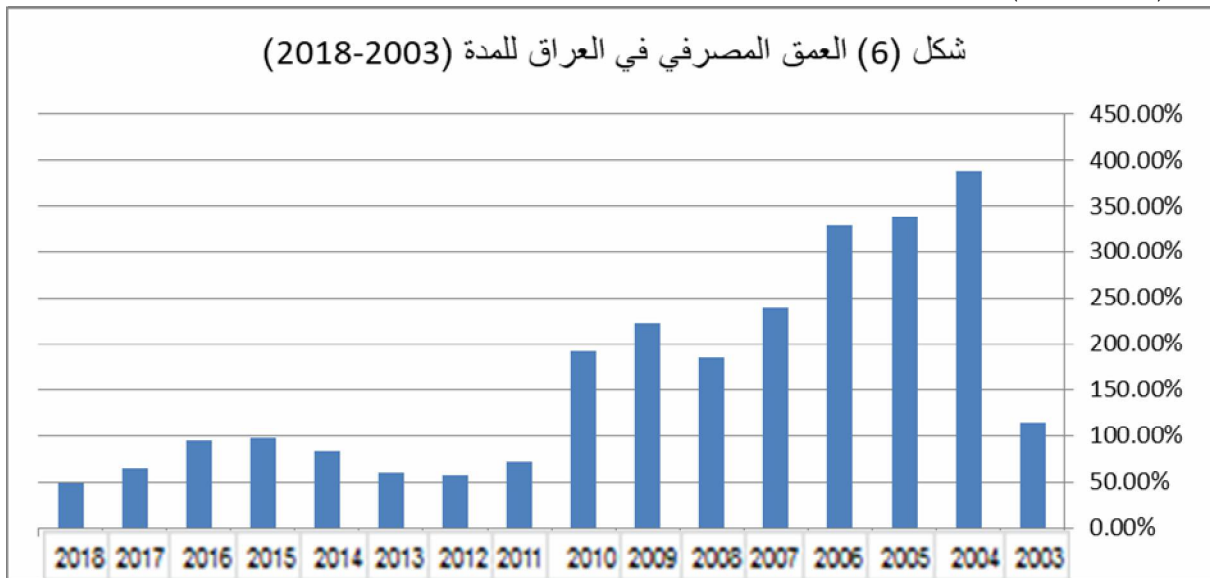


جدول (6) مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة (2003-2018) (مليار دينار)

الاعوام	GDP	اجمالي الموجودات	مؤشر العمق المصرفي %
2003	29586	33795	114.23
2004	47959	186366	388.59
2005	61673	208758	338.49
2006	77367	253453	327.60
2007	111455	267013	239.57
2008	157026	290571	185.05
2009	13933	309507	222.14
2010	171956	329056	191.36
2011	199061	143766	72.22
2012	227221	129318	56.91
2013	243518	14725	60.47
2014	230311	192795	83.71
2015	194681	190661	97.94
2016	196924	18759	95.26
2017	225722	148161	65.64
2018	251064	122826	48.92

المصدر: 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية المتفرقة للمدة (2003-2018)
2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قسم الحسابات القومية، سنوات متفرقة للمدة (2003-2014) .

شكل (6) العمق المصرفي في العراق للمدة (2003-2018)



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6) .

المحور السابع : الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2003-2018)

يقصد بالكثافة المصرفية عدد المصارف التي تخدم عددا معينا من السكان وتقاس بمؤشر عدد الفروع لكل 10000 نسمة إذ يفيد هذا المؤشر في قياس مدى انتشار الخدمات المصرفية وتقرر النسبة المعيارية العالمية ان يكون هناك فرع واحد لكل (10000) عشرة الاف نسمة، فإذا كان مستوى الكثافة المصرفية



يساوي واحد فهو العدد المثالي للتوزيع اما اذا كان اكبر من واحد فهناك انحراف موجب، بمعنى ان هناك انتشار واسع للمصارف وهذا الانتشار قد يكون اكبر من الحاجة اليها مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة وبالتالي انخفاض ربحية المصارف اما اذا كان اقل من واحد فهناك انحراف سلبي بمعنى ان انتشار المصارف غير كافي وبالتالي لاتصل الخدمة المصرفية الى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة الى هذه الخدمة ⁽⁵⁾ . يمكن احتساب الكثافة المصرفية وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{عدد المصارف}} * 1000$$

$$\text{مؤشر الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد المصارف}}{\text{عدد السكان}}$$

ويبقى الخلاف في هذا المجال على شريحة السكان المعنيين بإيصال الخدمات لهم هل هم السكان العاملون ام العاطلون او يشمل عموم السكان في حين يشير بعض الاقتصاديين الى ضرورة حصر المعادلة بالسكان المنتجين فقط . ومن بيانات الجدول (7) يلاحظ ان الكثافة المصرفية كانت عالية جداً في عام (2003) إذ بلغت (49700) الف نسمة لكل فرع واحد وهذا مؤشر يدل على انخفاض درجة مؤشر الكثافة المصرفية، الامر الذي يحد من تطور العمل المصرفي وتتنوع مجالات الاستثمار، ومن ثم اثره المباشر على الاستقرار المالي للجهاز المصرفي بكافة مستوياته، ووصلت الكثافة المصرفية بالارتفاع حتى وصلت إلى (36821) الف نسمة لعام (2012) لكل فرعاً واحداً، وهذا يدل على ان هناك حاجة الى المزيد من الانشطة المصرفية، كذلك يلاحظ من خلال بيانات الجدول (7) ان الكثافة المصرفية في العراق دون المستوى المرغوب على الرغم من افتتاح مصارف جديدة خلال الفترة (2010-2018)، فضلاً عن تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروعها في جميع انحاء العراق، إلا إن توسع المصارف كان محدوداً مقارنة مع زيادة السكان، أي ان نمو السكان كان اكبر من نمو المصارف، إذ وصلت الكثافة المصرفية في العراق إلى (41510) الف نسمة بالمتوسط لكل فرع خلال فترة البحث قياساً بالنسبة الطبيعية التي تقدر (4000) الف نسمة لكل فرع واحد، مما يعكس تدهور وتخلف الجهاز المصرفي في العراق مقارنة مع دول الجوار مثلاً الاردن التي كانت الكثافة المصرفية (12) الف شخص لكل فرع لعام (2017) .

الجدول (7) الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2003-2018) (مليار دينار)

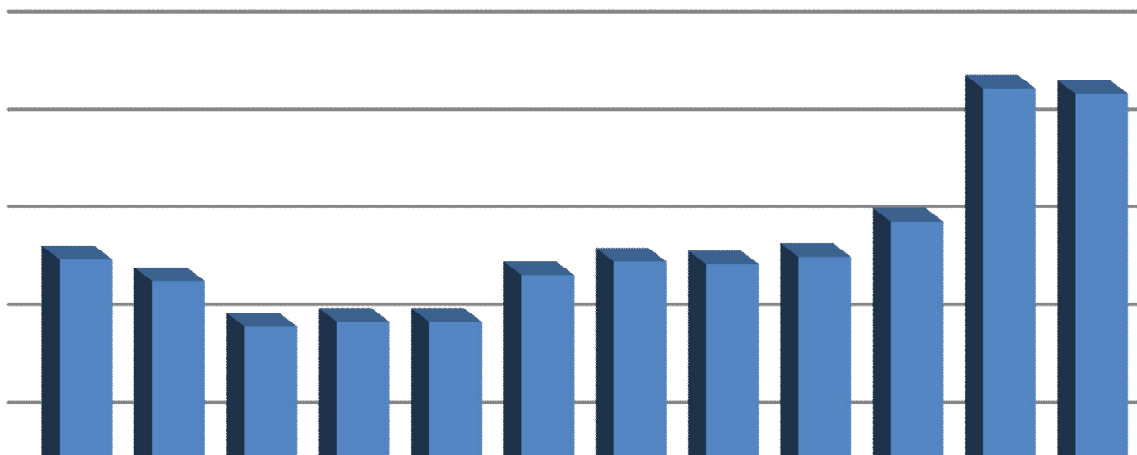
الاعوام	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد افرع المصارف	مؤشر الكثافة المصرفية	الكثافة المصرفية (الف نسمة)
2003	26341	530	0.2012072	49700
2004	27137	536	0.1975163	50628
2005	27962	542	0.1938345	51590
2006	28811	542	0.1881226	53156
2007	29682	549	0.1849606	54065
2008	30577	560	0.1831442	54601
2009	31664	774	0.2444416	40909
2010	32489	871	0.2680907	37300
2011	33338	912	0.2696622	36554



36821	0.2774286	929	34207	2012
35449	0.2855108	990	35095	2013
30676	0.2224753	1042	36004	2014
30676	0.2247252	1204	36934	2015
30181	0.2365433	1213	36610	2016
34825	0.2266524	1068	37193	2017
37031	0.2317644	1030	38142	2018

المصدر: 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية المتفرقة للمدة (2018-2003)
2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قسم الحسابات القومية، اجمالي عدد السكان للمدة (2014-2003). 3- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، تقارير سنوية متفرقة للمدة (2018-2010) .

أفة المصرفية في العراق للمدة (2003-2018)



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7) .

الاستنتاجات

- 1- تراجع واضح لدور القطاع المصرفي الخاص في مجال التمويل، ويتمثل ذلك بضعف الودائع الجارية، فضلاً عن الائتمان الذي يقدمه .
- 2- لا يزال الهاجس الأمني يشكل العقبة الأساسية والتحدي الأكبر أمام اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق فلا يمكن لهذا القطاع ان يعمل ويتطور في ظل بيئة أمنية مضطربة .
- 3- يعاني القطاع المصرفي في العراق ولأسباب عديدة من عدم تطبيقه لأسس سليمة عند تقديم الائتمان (زيادة حجم القروض، والسيولة الفائضة لدى المصارف الخاصة) .
- 4- ضعف الكثافة المصرفية إذ انها لا تتعدى نسبة (0.2) % أي أكثر من 35 ألف نسمة لكل فرع مصرف في حين بلغ هذا المؤشر (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون مصرف واحد لكل (10) ألف نسمة في العديد من الدول الاسيوية، مما يؤثر عدم مواكبة القطاع المصرفي للتطورات الحاصلة في الاقتصاد، إذ ان الكثافة المصرفية تتناسب طردياً مع تطور القطاع المالي



Journal of Faculty of Administration and Economics



والمصرفي، كما يؤكد هذا المؤشر ان اجمالي عدد المصارف الخاصة والحكومية لا يسد حاجة الاقتصاد العراقي قياساً بعدد السكان وحجم لسيولة المصرفية وحاجة اسواق المال .

5- يستحوذ القطاع المصرفي الخاص على معظم رؤوس الاموال في الجهاز المصرفي، إلا ان نسبتها في الائتمان الممنوح متدنية جداً، إذ تتكدس السيولة لديها بسبب التحفظ والحذر الشديد من منح الائتمان، مما يؤثر ان التمويل المصرفي لا يزال متواضعاً في هيكلته .

6- لاتزال الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي تشكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني ان العمق المصرفي مازال بعيد المنال لبناء قطاع مالي قوي ومتين .

7- على الرغم من ارتفاع رؤوس الاموال لدى المصارف التجارية، إلا إنها ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان، مما يشير إلى القصور في التمويل المصرفي .

التوصيات

- 1- العمل على تشجيع رؤوس الاموال الخاصة نحو المزيد من المشاركة في العمل المصرفي على ان يكون ذلك متزامن مع تطوير السوق المالية العراقية .
- 2- ضرورة اصلاح القطاع المصرفي ضمن بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار وان تجري عملية الاصلاح المصرفي بالتزامن مع الاصلاح الاقتصادي والسياسي للبلد.
- 3- العمل على تصفية الديون المتعثرة من خلال زيادة المدة الزمنية المحددة من قبل المصارف .
- 4- تنسيق العمل بين السياستين المالية والنقدية .
- 5- فسح المجال امام المصارف الاهلية ودعمها من خلال السماح لها بالقيام بالعمليات المصرفية التي تقوم بها .
- 6- ضرورة اعتماد الشفافية في العمل المصرفي والتشديد على معايير السلامة المالية ومنها معيار كفاية راس المال
- 7- اعداد دورات تدريبية وتأهيلية لموظفي المصارف لغرض اكسابهم مهارات مصرفية حديثة تتماشى والتطورات على الساحة المصرفية العالمية .
- 8- العمل على تشجيع الاستهلاك الاستثماري من خلال تبني مشاريع اقتصادية اذ تقوم المصارف بفتح حسابات على شكل نقاط تدخل باسم المستهلك بوصفه مستهلك مستثمر وكلما زاد استهلاك الفرد ازداد حسابه المصرفي اذ ان هذا الامر يؤدي الى زيادة نسبة السيولة المصرفية .

هوامش البحث

- (1) نصير حمود زنان العنزي وحسناء سعد عبيس الحميري، إعادة هيكلة المصارف التجارية في العراق وأثرها في التحول نحو اقتصاد السوق للمدة (2003-2018)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 2، 2018، ص402.
- (2) عبد الرحمن عبيد جمعة وياسر حسين علي، اصلاح القطاع المصرفي في العراق وأثره على الائتمان المصرفي للمدة (2004-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 10، العدد 22، 2018، ص39.
- (3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي، 2012.



Journal of Faculty of Administration and Economics



- (4) اكرام عبد العزيز عبد الوهاب، العمق المالي والمصرفي، مجلة الرشيد المصرفي العدد 7، العام (3)، 2002، ص 57 .
 (5) جميل سالم السعودي، اساسيات في الجهاز المالي -المنظور العلمي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان 1999، ص 124.

المصادر :

- 1- اكرام عبد العزيز عبد الوهاب، العمق المالي والمصرفي، مجلة الرشيد المصرفي العدد 7، العام (3)، 2002.
- 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة للمدة (2003-2018)
- 3- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي، 2012.
- 4- جميل سالم السعودي، اساسيات في الجهاز المالي -المنظور العلمي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان 1999.
- 5- عبد الرحمن عبيد جمعة وياسر حسين علي، اصلاح القطاع المصرفي في العراق وأثره على الائتمان المصرفي للمدة (2004-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 10، العدد 22، 2018.
- 6- نصير حمود زنان العنزي وحسنا سعد عبيس الحميري، إعادة هيكلة المصارف التجارية في العراق وأثرها في التحول نحو اقتصاد السوق للمدة (2003-2018)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 2، 2018.